الهوامش

1 ندوة علمية «دور *المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة*»، الرباط 6–7 أبريل 2000 ، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2001.

2 *المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة. تراجم من حياة المرأة المقاومة*، جزءان، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2002/2004 ، الجزء الأول (197ص)، الجزء الثاني (239 ص).

3 خارج المغرب (هناك ثلاث نساء: فرنسية وجزائرية وسورية).

4 Félix Nataf, *Indépendance du Maroc. Témoignage d'action 1950-1956*, Librairie Plon; 1975, pp. 50-51.

5 اختيار هذا الحدث كمرجع لا يجب أن يعتبر انحياز بقدر ما يمكن اعتباره النقطة التي أفاضت الكأس.

6 صالح شكَاك، "المرأة بدائرة وادي زم: من المقاومة اليومية إلى ثورة 20 غشت 1955"، ضمن أعمال: ندوة علمية «دور *المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة*»، مرجع سابق، صص. 163–169 .

7 *المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة: تراجم عن حياة المرأة المقاومة*، مرجع مذكور، الجزء 2 ، ص. 170 .

8 شهيدة غير مصرح بتاريخ وفاتها ولا بمكان ازديادها.

9 أكثر من جواب للانتقال بين المنطقة الفرنسية والإسبانية في حالة الفرار أحيانا من القوات الاستعمارية الفرنسية.

10 راجع المداخلات المبوبة تحت المحور الرابع: "*التنظيمات النسائية في ظل الحركة الوطنية*" ضمن أعمال الندوة العلمية المذكورة سابقا، صفحات 191–242 .

11 *المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة. تراجم من حياة المرأة المقاومة*، الجزء 1 ، ص. 171.

12 المرجع السابق، صص. 107–108 .

13 المرجع السابق، صص. 135–136 .

14 راجع على سبيل المثال لا الحصر: *المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة. تراجم من حياة المرأة المقاومة*، مرجع مذكور، الجزء الأول، الصفحات 35 و43 و169 ...

15 المرجع السابق، ص. 175 .

16 المرجع السابق، صص. 65–66 .

17 يمكن أن تكلف المنخرطة بأكثر من مهمة.

18 *المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة. تراجم من حياة المرأة المقاومة*، مرجع مذكور، الجزء الثاني، صص. 43-45.

أصول الحركة النقابية الحرة بالمغرب

الطيب بن بوعزة

إذا تناول كتاب آخرون بالبحث المرحلة السابقة على تاريخ الحركة النقابية العمالية بالمغرب، فإن المؤلف ارتأى الدخول مباشرة إلى صلب الموضوع.

فالمعلوم أنه في عهد الحماية الفرنسية كانت هناك أقلية محظوظة من العمال الأوربيين تتمتع وحدها بممارسة الحق النقابي.

فالأوربيون كان لهم حق تنظيم وتسيير النقابات طبقا للظهير الصادر في شهر دجنبر 1936.

ولم تتردد الإقامة العامة في منع المغاربة من الانخراط في النقابات بمرسوم 24 يونيو 1938 متذرعة بأحداث وقعت في مناجم الفوسفاط.

وتبعا لهذا المرسوم فإن انخراط المغربي في إحدى النقابات يعد جناية يعاقب عليها القانون لا المنخرط وحده، بل وأيضا الفرنسي الذي يكون قد حرضه أو ساعده على الانتماء. وبقي العمل ساريا بهذا المرسوم إلى غاية سنة 1950. ولم يكن إلغاؤه اعترافا صريحا بالحق النقابي للمغاربة، هذا الحق الذي لم ينتزع عمليا إلا في 12 شتنبر 1955 لفائدة المأجورين والعمال الزراعيين، أي بعد تأسيس الاتحاد المغربي للشغل.

فالمسألة بالنسبة للمغاربة الرازحين في الاستغلال والمعرضين للعسف لا تتعدى تسامحا فقط موجها ومفرغا من كل محتوى كما سيتضح ذلك في السطور اللاحقة.

فمن الواضح أن المنظمات النقابية الأجنبية، التي كانت تدافع عن العمال الأوربيين، لم يكن بإمكانها القيام سوى بنشاط نسبي ينحصر أساسا في السهر على تطبيق القوانين والبروتوكولات التي بموجبها تضمن الإقامة العامة للموظفين وأعوان الخدمة العمومية بالمغرب، نفس شروط العمل والأجور والامتيازات ومن ضمنها علاوة 38 ٪ التي قد وقع خفضها سنة 1944 إلى 33 ٪ لتتساوى مع تلك الممنوحة بالجزائر وتونس[1].

إلا أن الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T) كانت توفر للمغاربة إطارا من شأنه أن يسمح لهم بممارسة العمل المطلبي.

وفي هذا الأفق صمم المناضلون المغاربة غير الشيوعيين، وكان الأوائل منهم قد اندمجوا في الكفاح النقابي السري منذ سنة 1945، على تحقيق الأهداف التالية:

أ–خوض النضال الاجتماعي لصالح الجماهير الخاضعة للاستغلال الاستعماري.

ب–إقامة الدليل على أن الطبقة الكادحة لم تكن تحت تأثير الشيوعية.

ج–تمكين الأطر المغربية من التمرن وإعداد المجال لمركزية نقابية وطنية حرة.

د–النضال بفعالية لقلب النظام الاستعماري بصفته مصدر جميع المصائب، ويمثل الحاجز المانع لكل انعتاق وطني.

وكان اتحاد النقابات للمغرب، وهو فرع من (C.G.T)، أول منظمة نقابية نشأت بالمغرب وانخرط فيها العمال المغاربة.

وقد بدأ هذا الاتحاد نشاطه بعد تحرير إفريقيا الشمالية من الاحتلال الألماني في بداية 1943. وحظي بمساندة «فرنسا المكافحة» والحكومات التي شاركت فيها أحزاب اليسار، واستفاد في بداياته من تساهل إدارة الحماية. ورغم مرسوم 1938 الذي يحرم على المغاربة الانتماء إلى النقابات، ويعاقب الفرنسيين الذين يشجعونهم على الانخراط، فإن س.ج.ت (C.G.T) فتحت أبوابها على مصراعيها أمام المغاربة ضدا على مقتضيات القانون الذي كان يستحيل تطبيقه والشيوعيون مشاركون في الحكم.

ورغم انعدام الحريات النقابية، فإن قادة الحزب الشيوعي المغربي ومنظمة س.ج.ت (C.G.T) قاموا

بنشاط مركز في المدن والبوادي. وهو الشيء الذي أقلق الوطنيين الذين سبق لهم أن طالبوا بالحق النقابي للمغاربة في برنامج الإصلاحات سنة 1934.

ونتيجة للخوف الذي اعتراهم من أن تصفي الجماهير المغربية للأفكار الشيوعية، قرر الوطنيون مقاطعة س.ج.ت (C.G.T)، ومضاعفة الجهود من أجل الاعتراف بالحريات النقابية التي تسمح للمغاربة بتنظيم نقابات حرة. وكان هذا موقفا سلبيا اتضح فيما بعد أنه عديم الفعالية.

فالنقابة كانت تمارس جاذبية لا تقاوم على العمال الجياع المتروكين عرضة للاستغلال الوحشي فيما كان المناضلون النقابيون متعطشين للكفاح.

ومع ذلك كان بعض القادة الاستقلاليين يحثون سريا على الانخراط في النقابات. ولم يتخذ حزب الاستقلال موقفا مساندا إلا في سنة 1948.

وينبغي التأكيد على موقف بعض قادة الحزب الجهويين مثل السيد بوشتى الجامعي الذي صرح سنة 1948 للطيب، بعد أن قدم إلى الدار البيضاء مطرودا من ناحية وجدة، بأن النقابات هي وكر للشيوعية، وضرب له المثل بعلي يعتة الذي بدأ– كما قال– بالانخراط في نقابة المعلمين مع ميشيل مازيلا، قبل أن يجعل منه هذا الأخير مسيرا مقتنعا بالشيوعية.

وبعد ذلك طلب الجامعي من المرحوم بن المكي، وكان عاملا في شركة كوزيما ومقاولا كبيرا، أن يرافق الطيب إلى الفندق، وهو الاسم الذي كان يطلق على منزل الشهيد إبراهيم الروداني.

وهناك مكث الطيب حتى حصل على سكن وعمل بمساعدة عبد الرحمان اليوسفي وبناصر حركات.

ولم تتدفق جماهير العمال إلا في سنة 1946، إذ وفدت من مختلف المهن: الموانئ، البناء، السكك الحديدية، الأوراش العسكرية التابعة للطيران، السدود، المناجم وغيرها.

واستفادت الحركة النقابية من وصول المقيم العام الفرنسي الجديد إيريك لابون الذي تقمص الليبرالية[2]، وبرزت تعمل في واضحة النهار.

وفي المؤتمر المنعقد بمراكش يومي 30 نونبر و1 دجنبر 1946 أصبح اتحاد نقابات س.ج.ت (C.G.T) يحمل اسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب.

ولأول مرة تم تعيين مغربي في شخص امحمد الطاهر (شيوعي) أمينا عاما إلى جانب كاتب عام فرنسي.

وفي مناجم جرادة سهل التذمر العام للمنجميين مهمة المسؤولين النقابيين الذين كانت جماعة منهم تلتقي سريا منذ 1945، وقرروا الجهر علنيا بنشاطاتهم مع اتخاذ بعض الاحتياطات اللازمة.

وبالفعل شهدت إحدى ليالي رمضان أول تجمع عمالي على بعد كيلومترين من مركز القرية المنجمي ضم حوالي 800 عاملا، وكان ذلك في شهر غشت 1946.

وبعد يومين التأم الجمع الثاني تحت جناح الظلام حضره حوالي ألف شخص، وتلاه اللقاء الثالث في عطلة يوم الأحد، وتحت شمس لافحة شارك فيه جميع العمال تقريبا. وحضره القائد الزكراوي الذي كان ابناه أحمد وعمار عضويين في حزب الاستقلال.

وتناول الكلمة في التجمعات المناضلون محمد بن علي، علي بلقاسم المدعو كوسكوس، امحمد أومجوض المكنى حمو السوسي، أحمد المعطاوي، محمد جبارة، الطيب بن بوعزة.

وأهاب المتحدثون بالعمال إلى الاتحاد المنظم داخل مركزية نقابية وطنية مستقلة.

وفي اليوم التالي وجه السيد بولان مدير شركة فحم جرادة استدعاء إلى النقابيين محمد بن علي، محمد جبارة والطيب بن بوعزة واستقبلهم كل على حدى. وحاول حملهم على التخلي عما يعتزمونه، واعداً إياهم بتحسين أوضاعهم الشخصية.

والجدير بالإشارة أن بروز هذه النقابة دفع إدارة الحماية إلى التعجيل بتنصيب المدعو شينيبو على رأس دائرة وجدة – الضاحية نظرا لحساسيتها، وهو الذي اشتهر بالمكائد والتآمر حينما كان على رأس «المكتب المغربي للشغل» بالدار البيضاء.

وعبثا حاول شينيبو إقناع المسؤولين النقابيين بالانتساب إلى إحدى المركزيتين الفرنسيتين (س.ج.ت.

أو س.ف.ت.س) كطريق وحيد –كما قال– يسمح للمغاربة بالنشاط النقابي، غير أن النقابيين أصروا على تشكيل مركزية نقابية مستقلة عن النقابات الأجنبية[3].

كان إذن عام 1946 هو تاريخ ميلاد نقابة مناجم جرادة، وفيها تمرس النقابيون على العمل النقابي، وتوفقوا في الحصول على عدة مكاسب مهنية.

وانتشرت الحركة المطلبية، وخلال بضعة أشهر أصبح لكل مناجم المغرب الشرقي نقاباتها.

وتم الاتصال بعمال مناجم الفوسفاط بخريبكة حيث نظم الحسن بن المعطي ماهر ورفقاؤه النقابة المحلية لفروع خريبكة، بولنوار وبوجنيبة.

وبعد مرور مدة وجيزة تبعتهم اليوسفية وآيت عمار.

وتوفرت الشروط لعقد مؤتمر تأسيسي لعمال باطن الأرض في نوفمبر 1946 بجرادة. وأصبح لحسن بن المعطي كاتبا عاما بالنيابة، وعلال البشير[4] أمينا للصندوق، والطيب كاتبا عاما.

وسيكون من غير الإنصاف عدم الإشارة إلى الدعم الفعال الذي قدمته لنا نقابة س.ج.ت، فقد كانت بمثابة مدرسة حقيقية لتكوين الأطر النقابية الأولى. وأظهر قادتها مثل بريدوم، عياش، اليسو، جان لوي، كولونا وغيرهم كثيرا من الشجاعة والإخلاص[5]، لكن خلفاءهم حاولوا فيما بعد عرقلة المسيرة الصاعدة نحو تكريس الحركة النقابية المغربية المستقلة.

فشل مهمة المقيم العام لابون:

جاء المقيم الفرنسي العام إيريك لابون إلى الرباط من أجل تطبيق «الإصلاحات» وإدماج المغرب في الاتحاد الفرنسي. وكان يهدف إلى الحصول عن طريق الدبلوماسية على ما فشل في تحقيقه سابقوه بواسطة القوة.

فمن وجهة النظر الاقتصادية، أراد ربط الاقتصاد المغربي إلى الأبد بالاقتصاد الفرنسي، وكان يأمل أن يكون عمله مشابها لما قام به الماريشال ليوطي في الميدان السياسي.

وفيما يخص الحق النقابي، كان يوافق على منحه للعمال المتخصصين في المؤسسات الكبرى لا غير، ويستبعد باقي العمال البدويين والزراعيين من أي انتماء.

ولأن إيريك لابون أتى لفرض مبدأ السيادة المشتركة، ودعم الهيمنة الفرنسية على ثروات البلاد، فإن تجربته باءت بالفشل.

ولم تعمل فترة حكمه القصيرة إلا على تأجيج شغف المغاربة لمعانقة الحرية والاستقلال.

فالكل يتذكر الخطاب التاريخي لجلالة الملك محمد الخامس بطنجة يوم 9 أبريل 1947 الذي طالب فيه بحق المغرب في وحدته الترابية، وفي التمتع بالاستقلال، والتمسك بانتمائه إلى العالم العربي، وذلك رغم المعارضة الاستعمارية التي اقترفت، ليلة الزيارة الملكية، مجازر رهيبة بالدار البيضاء خلفت أزيد من ألف قتيل في وسط السكان الكادحين في بن مسيك ودرب الكبير.

لقد كانت زيارة صاحب الجلالة إلى المنطقة الشمالية ناجحة. وكان التعبير عن الولاء الذي لقيه في المناطق الثلاث (الفرنسية، الإسبانية، الدولية) المنفصلة اصطناعيا، يمثل استفتاء حقيقيا لقائد الأمة الأعلى.

وتجلى مغزى هذا الحدث، الذي أكد تطلع الشعب المغربي إلى استقلاله ووحدته الترابية، في الاهتمام الإعلامي الذي واكبه في فرنسا وعبر العالم.

وصول الجنرال جوان إلى المغرب:

بلغ الغضب في الأوساط الاستعمارية قمته بعد الخطاب الملكي بطنجة، ولم يكن إرسال الجنرال جوان إلى المغرب إلا لتهدئة المخاوف. وتصادف فرار عبد الكريم الخطابي وأخيه امحمد وإقامتهما بالقاهرة مع العهد الجديد لسياسة القوة التي دشنها الجنرال جوان.

وهكذا فإن الحركة الوطنية التي تقوى جانبها لمتابعة الكفاح، استعدت بشكل أفضل لمجابهة مكائد الاستعمار.

وجاءت ذكرى عيد العرش ليوم 18 نونبر 1947 ليؤكد صاحب الجلالة في خطابه على حقوق المغاربة الشرعية، وعلى أمل الشعب في أن يصبح أمة إسلامية تتبوأ مكانتها بين الشعوب الحرة.

ولم يتأخر رد فعل الإقامة العامة بإقالات تعسفية وتعيينات اعتباطية في صفوف القواد والموظفين التابعين لحكومة المخزن بدون استشارة القصر.

وقد تناول مؤلفون آخرون بما فيه الكفاية رسائل الاحتجاج الكثيرة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ضد تصرفات الجنرال جوان، الذي لم يعد يحترم حتى نصوص معاهدة الحماية، وتأكيدات صاحب الجلالة على حق المغرب في الاستقلال وحق المغاربة في المطالبة به، على غرار كافة شعوب الدنيا، لذلك فإن المؤلف لن يتطرق لهذه المواضيع.

القمع في المناجم:

شن العمال إضرابا شاملا يوم 22 ابريل 1948 في مناجم الفوسفاط بخريبكة واليوسفية، وفي منشآت الشحن بآسفي والدار البيضاء تحت شعار: تحسين ظروف العمل ووقف القمع.

وكان ذلك مبررا لإدارة الفوسفاط والسلطة لتسليط الإرهاب على العمال المضربين بجلدهم، والرمي بهم في السجون، واعتقال زوجات المتمكنين من الهرب منهم، وبفرض عزلة كاملة على الأحياء العمالية، وقطع الماء والتيار الكهربائي والمؤن عنها.

ولم يعد بإمكان مناضلي جامعة باطن الأرض ومسؤولي الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب الدخول إلى المراكز المنجمية عبر الطرق العادية بسبب الحواجز وعمليات التفتيش التي تقوم بها الشرطة والدرك.



المؤتمر الأول لعمال جامعة المناجم في نونبر 1948

لكننا كنا نتسلل إلى داخل المدن والقرى بامتطاء قطارات شحن الفوسفاط، وذلك بمساعدة رفاقنا من عمال السكك الحديدية.

وبعد صمود دام شهرا كاملا في ظروف قاسية تمكنت السلطة من تكسير الإضراب. وكان لابد من البحث عن أشكال أخرى من العمل تسمح باستئناف الشغل من طرف الجميع وفي أحسن الظروف الممكنة.

ولهذه الغاية اتفق عدد من أعضاء لجنة الإضراب على الالتقاء بشكل سري في مكان يدعى "البراكة الحمراء"، يوجد بين بولنوار وبوجنيبة.

وبعد الاجتماع الذي انعقد في فجر منتصف شهر مايو، سلك الطيب، المتنكر في زي فلاح، طريقا يؤدي إلى بولنوار. وبعد لحظات سمع وراءه ضجيجا صادرا عن حوافر خيل يمتطيها ستة مخازنية ما لبثوا أن اعتقلوه واقتادوه، وفي الطريق لحق بهم في سيارة جيب المراقب المدني والقائد الكبير بن البصير[6]، وبعد أن خاطباه بكلمات ساخرة، نقلوه إلى مكتب المراقب المدني ومنه إلى إدارة الشرطة بخريبكة، وطال انتظار التعليمات من الدار البيضاء إلى آخر الليل حيث نقلوه مرة أخرى إلى بن احمد وهناك أطلقوا سراحه.

هكذا كان جو الرعب الذي ساد الأجواء قبيل انفجار الأحداث الدامية في شهر يونيو بجرادة.

استفزازات شهر يونيو 1948 الدامية:

أوحى قيام الدولة الصهيونية سنة 1948 والأحداث التي رافقتها إلى خبراء الاستعمار باختلاق استفزازات جهنمية. وبما أن الرأي العام المغربي كان شديد الحساسية لكل ما يجري بالشرق الأوسط، وحريص على التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي سلبت منه أرضه، فإنه كان من السهل على عملاء إدارة الحماية الفرنسية إثارة الاضطرابات.

فقد أشاعوا في وجدة وجرادة أخبارا مفادها أن اليهود قاموا بمجازر ضد المسلمين، وأحرقوا المساجد. وأدى ذلك إلى اندلاع أحداث يوم 7 يونيو 1948 أودت بحياة 44 من الأبرياء في جرادة.

وفي نفس مساء اليوم وقف المراقب المدني سينيبو يتباهى بنغمة النصر، وينفخ في راحة كفيه قائلا إنه سيحول النقابيين إلى حفنة من الغبار.

وهكذا ألقى بجميع المسؤولين النقابيين في السجن وتعرض أغلبهم لتعذيب فظيع رغم أنهم ساهموا بشكل واسع في إنقاذ حياة بعض اليهود.

وانتقل الجنرال جوان بنفسه إلى وجدة وألقى بها خطابا ناريا أعلن فيه أنه سيضع الأغلال الحمراء في أقدام المحرضين على الشغب.

وبدأت المسرحية المألوفة بتحميل مسؤولية الأحداث لنقابيي جرادة ولمناضلي حزب الاستقلال بوجدة التي سقط فيها أيضا خمسة قتلى، وبحبك خيوط المؤامرة بالادعاء أن الارتباط موجود بين نقابيي جرادة وحزب الاستقلال في وجدة والذي انخرط فيه الطيب سنة 1944[7].

وقد حاول المراقب المدني شينيبو إرغام بعض المعتقلين على الإدلاء باعترافات حول استلام رسالة صادرة عن اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال موقعة من طرف أحمد بلافريج تعطي الأمر بتدبير الفتنة. ويدعي شينيبو أن الرسالة حملها من وجدة بوحميدة الكاتب العام لنقابة جرادة، وقرأ الطيب محتواها على المسيرين النقابيين آمرا إياهم بالقيام بالمذبحة.

وكانت تلك الادعاءات الباطلة من وحي الخيال، وهو ما ردده عدد من المعتقلين مرات عديدة أمام المحكمة لكن دون جدوى.

وبعد حوالي شهرين من البحث والاستنطاق في المحكمة العسكرية، أطلق سراح 13 نقابيا من ضمنهم الطيب.

وتقع مسؤولية المذبحة على عاتق رئيس منطقة وجدة برونيل[8] والمراقب المدني شينيبو. وهذا الأخير لفق الاتهامات في حق النقابيين ورفض أن يمثل أمام المحكمة رغم إلحاح الدفاع مبررا غيابه بأسباب "صحية".

وأمام المحكمة العسكرية بالدار البيضاء أدلى الطيب بشهادته من أجل تبرئة ساحة إخوانه العمال. لكن بوحميدة وعشرة نقابيين آخرين صدرت في حقهم أحكام بالأشغال الشاقة المؤبدة ولم يطلق سراحهم إلا بعد الاستقلال.

ومع أنه لم يثبت أي شيء ضد هؤلاء المناضلين، فقد صدرت في حقهم أحكام قاسية، لأن تبرئة ساحتهم كانت تعني إدانة للذين اتهموهم. وهذا ما عبرت عنه صحيفة الجيش آنذاك «أبناء المغرب» عندما كتبت أنه أمام انعدام المسؤولين، كان لابد من معاقبة بوحميدة ليكون عبرة للآخرين.

وقد ألقي القبض على مئات المنجميين في أعقاب هذه الأحداث، ومنع النقابيون الذين لم يلق عليهم القبض من الإقامة في منطقة وجدة. وأصيبت النقابات المنجمية مؤقتا بالشلل، وعاد كثير من النقابيين إلى مساقط رؤوسهم سيرا على الأقدام يسوقهم مخازنية يتناوبون على حراستهم من مركز إلى آخر، وكان على بعضهم مثل العربي الروداني، حمو السوسي، والحسين إيخيش أن يسيروا على الأقدام أكثر من شهر ليقطعوا المسافة الفاصلة بين جرادة، في المغرب الشرقي، ومدينة أكادير في الجنوب. ومرت هذه الاستفزازات الخطيرة دون أن ينتبه إليها الرأي العام العالمي، ولم تثر خارج الحدود ضجيجا يذكر باستثناء الاحتجاجات التي عبرت عنها صحافة س.ج.ت (C.G.T) والحزب الشيوعي الفرنسي والمنددة بتلك الجرائم الشنيعة.

وكانت الدار البيضاء ملاذا لأولئك الممنوعين من الإقامة في مساقط رؤوسهم حيث جعلوا منها مقرا مناسبا لمتابعة نشاطهم النقابي[9].

أما العمال الذين لم يلتحقوا بعد بالتنظيم النقابي، فقد كانوا مجندين داخل اللجان الاجتماعية التي كانت تعتبر حلقات للعمل الفعال في المؤسسات الكبرى مثل معمل السكر (كوزيما)، والميناء، ومصانع كارنو، والاسمنت، والتعدين وغيرها.

وهنا لابد من التوقف برهة للإشادة بالأخ عبد الرحمان اليوسفي إعجابا وتقديرا بالمجهود الذي بذله في مجال العمل البناء على حساب صحته. فقد كان اليوسفي مستخدما ثانويا في معمل السكر، لكنه كرس نفسه ليل

نهار لتوعية العمال وتحسيسهم بشروط عملهم، ودعوتهم إلى ضرورة الاتحاد[10].

والكل يعرف الدور الأساسي الذي لعبه اليوسفي في تنظيم الكشفية والمقاومة المسلحة، وما يزال يقوم به لحد الآن من أعمال في قيادة اتحاد المحامين العرب في سبيل القضية الفلسطينية.

وبمساعدة الأخ بناصر حركات، المسؤول عن حزب الاستقلال بالدار البيضاء، تمكن الطيب من الحصول على عمل في تعاونية البحارة الصيادين التي حولها إلى نقابة قائمة بذاتها. ومكنته عدة جولات في مدن آسفي، الصويرة وأكادير من تأسيس جامعة البحارة الصيادين بتعاون مع إبراهيم المسفوي، امحمد البركة، سعيد البوشتاوي، عبد السلام وآخرين.

ولا تخفى الإضرابات والنضالات التي خاض غمارها الصيادون ولمدة طويلة من أجل انتزاع حقوقهم وجعل حد للاضطهاد والقمع.



المؤتمر الثاني لجامعة باطن الأرض سنة 1948

ومن جانب آخر تشكلت جامعة عمال باطن الأرض يومي 27 و 28 شتنبر 1948. وأعيد انتخاب لحسن ماهر نائبا للكاتب العام، والطيب كاتبا عاما، وأصبح محمد البغدادي أمينا للصندوق. وانتقل مقر الجامعة من جرادة إلى الدار البيضاء. وانضم إليها بعد ذلك عمال المناجم البعيدة في إيميني، بوعازر، ميبلادن الموجودة في أماكن موصوفة بأنها غير آمنة[11].

وكان منزل المناضل الكبير إبراهيم الروداني بالدار البيضاء هو مكان لقاءاتنا. إذ هناك نظمنا وتوفقنا في السيطرة على قيادة الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب (U.G.S.C.M).

اهتمام الملك المرحوم محمد الخامس بالطبقة العاملة:

إن امتناع صاحب الجلالة عن تزكية "الإصلاحات" التي تتعارض مع الحقوق الوطنية، أطلق لسان الإقامة العامة بالادعاء أن القصر الملكي هو الذي يعارض ممارسة الحريات النقابية.

ونظرا لكوننا كنا، على عكس ذلك، مقتنعين من أن الإقامة العامة هي التي ترفض الاعتراف بالحق النقابي، تكوّن وفد نقابي مغربي بهدف تبديد أي غموض بهذا الشأن، وتم استقباله من طرف صاحب الجلالة محمد الخامس بقصره بفاس يوم 30 أبريل 1949[12].

وكان صاحب الجلالة على علم كامل بالحياة النقابية. وأطلع الوفد على مشروع الإقامة العامة الذي يقيد الحركة العمالية وعلى المشروع المضاد الذي تقدم به جلالته.

ومما قاله صاحب الجلالة بإيجاز: «إن النقابة هي حركة لانعتاق الطبقة العاملة، وهي التي تمثل الأغلبية الأكثر أهمية في الشعب المغربي، وإن مصير هذه الطبقة هو موضوع اهتمامنا وعطفنا. لكن النقابة لا يمكن أن تتطور وتعطي ثمارها السليمة إلا في تمتيع العمال بالحرية. إذ يجب تمكينهم جميعا من اختيار مسيريهم بكيفية ديمقراطية. وهذه الحرية هي الشيء الوحيد الذي نطالب به».

وبعد أن عبر عن أسفه لرؤية جميع العمال المغاربة مضطرين إلى الانضمام لنقابة س.ج.ت. الفرنسية من أجل تحسين شروط معيشتهم، أبلغ صاحب الجلالة الوفد النقابي بأنه لن يدخر جهدا لإصدار قانون الحق النقابي، ولم يفته لفت الانتباه إلى «الأفكار الوخيمة للشيوعية».

وقامت الرقابة بحذف محضر المقابلة في جريدة "العلم" ولكنه في اليوم التالي الذي صادف فاتح مايو، استطاع المندوبون النقابيون تناول الكلمة في

المهرجانات العمالية بالمدن وأوضحوا للرأي العام الأهمية التي تكتسيها الحريات النقابية. وأكثر من ذلك فإن محتوى حديث صاحب الجلالة للوفد النقابي تم تأكيده عدة مرات في خطاب العرش.

وبذلك زال الغموض وتحقق الجميع من أن وجود العمال المغاربة داخل الاتحاد العام للنقابات المتحدة لا يستند على أسباب سياسية، وإنما يتوخى فقط الدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية، وأن الإقامة العامة هي وحدها التي ترفض الاعتراف بالحق النقابي ولا تسمح للعمال بتأسيس نقابات حرة.

لم يبق بعد كل هذا إذن مجال للشك، ولم يكن هناك ما يمنع من متابعة عملية التسلل والتسرب داخل التنظيمات النقابية الأجنبية التي ستنتهي بمغربة الاتحاد العام للنقابات المتحدة.

وهذه المرحلة لم تشكل صعوبة كبيرة لأن اللعبة الديمقراطية النقابية كانت كافية لقلب الإدارة، وتغيير القمة لتتخذ لنفسها صورة القاعدة.

المجلس العام ليونيو 1950

في بداية سنة 1950 كانت النقابات قوية، وكان العمل المطلبي فعالا، غير أن عدد المنخرطين في الاتحاد العام لم يكن يعكس هذه القوة.

وخلال انعقاد الجمع العام في يونيو 1950 لبحث مسألة تقوية النقابات، أوضح المندوبون المغاربة أنه في حالة عدم تجديد اللجان الإدارية، فإن العمال سيستمرون في التوقف عن تسديد اشتراكاتهم.

وهكذا فرض التغيير نفسه، وتحدد شهر نوفمبر 1950 كموعد لانعقاد المؤتمر. وفي انتظار ذلك، صعد إلى مكتب الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب ثلاثة أعضاء جدد غير شيوعيين وهم: الطيب بن بوعزة، محمد التيباري، والفرنسي ليونيتي. إلا أن هذا الأخير عاد بعد بضعة أيام ليعتذر عن عدم استعداده لتحمل المسؤولية، وهو موقف يحتمل أن يكون ناتجا عن ضغط الإقامة العامة التي يهمها أن تثبت أطروحتها القائلة بالتواطؤ الوطني– الشيوعي.

ومن المعروف أن الإدارة كانت تتحكم في موظفيها الذين كانوا يكونون أغلبية الأعضاء الفرنسيين المنخرطين في الاتحاد العام للنقابات.

مؤتمر نوفمبر 1950

بتبنيه مبدأ تأسيس مركزية مستقلة، اكتسى مؤتمر 1950 طابعا مغربيا صرفا رغم أنه كان من الناحية النظرية والرسمية تابعا للكونفدرالية العامة للشغل س.ج.ت (C.G.T) .

فالمندوبون المغاربة بأغلبيتهم العددية أظهروا ليونة واضحة، ووعدوا المندوبين الفرنسيين بأنهم لن يطبقوا قانون العدد الأكبر في تشكيل الأجهزة الإدارية النقابية. وأعلنوا عن رغبتهم في البقاء مع النقابيين الفرنسيين داخل الاتحاد العام للنقابات المتحدة. لأن هدف الاتحاد العام، من الناحية القانونية، يتشخص في الدفاع عن مصالح العمال الفرنسيين المادية والمعنوية، أما المغاربة فلم يُقبلوا بداخله إلا من باب التسامح. وفيما إذا انسحب الفرنسيون وبقي المغاربة وحدهم داخل منظمة أجنبية، فستفقد شرعية وجودها، وبالتالي يتم حلها ومنعها.

وقد انضم إلى المكتب الجديد المحجوب بن الصديق وصالح المسكيني إلى جانب التيباري محمد والطيب بن بوعزة. وأصبح هذا الأخير هو وأندري لوروا كاتبين عامين للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب.

وفي اليوم الموالي للمؤتمر كتبت "العلم" بأن الاتحاد النقابي أصبح يسيره كاتبان عامان أندري لوروا يمثل الفرنسيين، والطيب بن بوعزة يمثل المغاربة.

نتائج مغربة النقابات: قمع عنيف ضد العمال وتصاعد كفاح الشغيلة

جوابا على مغربة النقابات، اتخذت الإدارة تدابير معادية للعمل النقابي، وكانت المطالبة بتطبيق قانون الشغل تواجه بالرفض المتزايد.

فكل الحركات المطلبية بدون استثناء قوبلت بقمع

شرس. ولتوضيح الصورة التي كان يدور في أجوائها النشاط النقابي بالمغرب نسوق الأمثلة التالية:

في سنة 1950، تقدم عمال النسيج بالمحمدية بدفتر المطالب للإدارة، فكان جواب رب العمل هو تسريح كاتب النقابة التهامي، فرد العمال بدورهم على هذا الإجراء الزجري بشن إضراب عام. ولكسر الإضراب تدخلت الشرطة لإرغام العمال على الالتحاق بالمعامل، واعتقلت مسيرا نقابيا وحكم عليه بثلاثة أشهر سجنا.

واستمرت حركة الإضراب مع ذلك بضعة أيام. وفي محاولة للتشويش على حركة الإضراب وتحطيمها التجأت السلطة إلى منع الطيب بن بوعزة، الكاتب العام للاتحاد، من الإقامة في المحمدية، وطردت العمال بشكل جماعي.

وفي الدار البيضاء تم تسريح أربعة مكاتب نقابية بالتتابع من معمل السكر كوزيما[13]، إما بسبب النشاط النقابي، أو عقب إضراب عن العمل.

وكان أدنى تظلم من جانب العمال أو تقديم مطالب معينة كيفما كانت، مناسبة تستغلها الإدارة لطرد المسؤولين النقابيين وكذا العمال النشيطين ومنهم من قضى عشرين سنة من العمل ومصاب في حوادث الشغل، ويرغم المطرودون على إفراغ المساكن التي يقطنونها.

وبالدار البيضاء أيضا، وأثناء إضراب معامل التعدين، استدعت إدارة ڤوتران الشرطة واعتقلت في عين المكان كاتب النقابة عبد السلام، واستفزت العمال، ولولا رباطة جأش الكادحين لوقعت مصادمات وخيمة العواقب.

ونفس الأسلوب مورس في حق مستخدمي معمل لاسكيف. وهنا أيضا تدخلت الشرطة المسلحة بالبنادق الرشاشة لترغم العمال على استئناف العمل، وحالت مرة أخرى يقظة وتبصر العمال دون إراقة الدماء. ونتج عن هذه التحرشات القمعية طرد ثمانية مسؤولين نقابيين، وإصدار أحكام في حقهم بالسجن تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر نافذة.

وفي مدينة الرباط شن عمال النسيج الإضراب مطالبين باحترام القانون كمنح بطاقة الشغل، والعطلة المقررة للنساء الحوامل، والزيادة القانونية في الأجور.

واستمر الإضراب 44 يوما استنجدت خلالها الإدارة بكل وسائل القمع، واحتلت الشرطة المعمل، واعتقل العديد من العمال، وزج بهم في السجن ومن بينهم طفل، كما قضت امرأة عاملة أربعة أيام في الاعتقال. وعند استئناف العمل تم طرد المسؤولين النقابيين ومعهم أكثر من مائة عامل.

وفي مدينة آسفي، أقدمت الإدارة على إصدار حكم على الكاتبين المحليين للاتحاد بسنتين سجنا بمناسبة عيد فاتح مايو 1952، وسرحت من العمل جميع المسؤولين النقابيين.

وكانت نتيجة النضال النقابي في المغرب هو الطرد بالجملة، والاعتقالات، ونفي المسؤولين النقابيين.

ففي سنة 1951 حكم على المحجوب بن الصديق، عضو مكتب الاتحاد العام للنقابات، وعلى محمد البيرش، كاتب الاتحاد المحلي بالرباط، بسنتين سجنا من طرف محكمة الباشا، ثم خفض الحكم إلى سنة نافذة. بينما أبعد إلى المنفى بالجنوب كل من كاتبي الاتحاد بمكناس خالد والعلمي، وكاتب الاتحاد بسلا المرحوم عمر الجديدي، وكاتب الاتحاد المحلي بالدار البيضاء وعضو مكتب الاتحاد العام للنقابات المتحدة صالح المسكيني الفالمي[14].

وأكثر من ذلك كان البوليس يحضر الاجتماعات النقابية للإنصات إلى المتحدثين ومراقبة مداخلاتهم.

وعلى إثر اجتماع انعقد في مقر الاتحاد المحلي بمكناس، وحضره بالقوة مفتشو الشرطة، استدعى قاضي التحقيق الطيب بن بوعزة شاهدا. وطلب منه إعادة ترديد العبارات المنددة بالحماية الفرنسية التي فاه بها.

ورفض الطيب الإدلاء بشهادته ضد نفسه إلا إذا وجهت إليه التهمة صراحة. فما كان من القاضي إلا أن حكم عليه بأداء غرامة 12 ألف فرنك.

ومن جهة أخرى كان النقابيون يمثلون أمام المحاكم إذا هم تجرؤوا على تقديم دفتر المطالب، وهذا ما حصل في معمل الزيوت وفي مصنع الكارتون الخ...

النضال ضد نظام الحماية ومن أجل الاستقلال الوطني:

وبالتدريج ازداد العمال وعيا بأن النضال من أجل تحسين أوضاعهم لا يجدي نفعا ما دام نظام الحماية قائما.

وهكذا كانت الحركات المطلبية تمنحهم الفرصة للاستخفاف بالحماية الفرنسية، والمطالبة بإلغائها.

وكما هو معلوم فإن زيارة صاحب الجلالة سنة 1950 إلى فرنسا تلبية لدعوة من الرئيس فانسان أوريول، لم تسفر عن أي نتيجة. ورفضت الحكومة الفرنسية المذكرة الملكية المعبرة عن إرادة الشعب المغربي للتخلص من وصاية الحماية.

واندفعت الجماهير في مظاهرات شعبية ضخمة لاستقبال صاحب الجلالة لدى عودته إلى البلاد، مؤكدة له مساندتها الجماعية لتطلعاته الوطنية.

والكل يتذكر كيف باءت بالفشل، سنة 1951، تلك الحملة المسعورة التي قامت بها الإدارة الفرنسية للنيل من العائلة المالكة، والدور المخزي الذي قام به الباشا الكلاوي والكتاني وباقي أذناب الاستعمار للتحضير لنفي صاحب الجلالة. وإذا فشلت المؤامرة في عهد الجنرال جوان، فقد نفذها خلفه الجنرال كيوم يوم 20 غشت 1953.

وفي نفس الظروف المتسمة باشتداد القمع الاستعماري من جهة، وتصعيد الكفاح العمالي من جهة أخرى، شهد مجلس الحكومة أحداثا انتهت بطرد الفزاوي، مقرر ميزانية الأشغال العمومية، وأعلن الأعضاء الوطنيون تضامنهم معه لكونه كشف الأهداف الكامنة في إعطاء الأولوية للتجهيز الاقتصادي بغاية تمكين المعمرين الأوروبيين من جميع موارد البلاد المادية والبشرية.

وسارع صاحب الجلالة إلى استقبال أعضاء المجلس، وعبر لهم عن دعمه ومساندته المطلقة[15].

وقد كان لهذه الأحداث الأثر الايجابي على القضية الوطنية، وأضحى الرأي العام الدولي منتبها لكفاح الشعب المغربي، وتقدمت بعض الدول بمبادرة لتسجيل المسألة المغربية في جدول أعمال الدورة السادسة للأمم المتحدة.

واقتناعا منهم باستحالة التفاوض مع الاستعمار، فقد بدأ بعض مناضلي القاعدة يفكرون جديا في اللجوء إلى استعمال القوة، ونظموا خلايا سرية مسلحة، وشن المقاومون سنة 1952 هجومات على عدد من العملاء بالدار البيضاء، وفجروا قنابل في منزل الخائن عبد العالي الإدريسي، وفي مقر صحيفة "العزيمة" التابعة للإقامة العامة.

وكانت التجمعات العمالية في مايو 1951 مناسبة للتنديد بانتهاك السيادة الوطنية والمطالبة بإلغاء معاهدة الحماية كطريق وحيد يستجيب لمطالب العمال وتحقيق الاستقلال الوطني.

وتميز مهرجان الدار البيضاء المنظم في ملعب فيليب بالحضور المكثف للعمال الذين تجاوز عددهم ثلاثين ألفا، أقدمت السلطة على تطويقهم بأكثر من عشرة آلاف من الجنود والدركيين ورجال الشرطة[16].

وترأس المهرجان صالح المسكيني الذي كان كاتبا عاما للاتحاد المحلي بالدار البيضاء، وتناول الكلمة الطيب بن بوعزة وأندري لوروا باسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب، بينما تكلم عبد الرحيم بوعبيد باسم حزب الاستقلال، ووزع منشورا يحمل توقيعه وعنوانه بمدينة سلا، شجب فيه نظام الحماية وطالب باستقلال المغرب[17].

أما ممثل الحزب الشيوعي فقد قوبل بالصفير والصياح من طرف الجماهير ولم يتمكن من إلقاء كلمته.

وبعد نهاية التجمع اتخذت الإقامة العامة قرارا بإبعاد أندري لوروا عن المغرب. وفي القنيطرة تحدث المحجوب بن الصديق.

وفي السنة الموالية قامت السلطة بمنع كل التظاهرات المقرر تنظيمها بمناسبة فاتح مايو 1952.

ولاية المقيم العام الجنرال كيوم:

إن تعيين الجنرال كيوم يوم 20 شتنبر 1951 خلفا للجنرال جوان لم يغير شيئا من سلوك الإقامة العامة. وبقي التلويح ببرنامج الإصلاحات الشهير متواصلا إلى جانب متابعة سياسة القوة الهادفة إلى تصفية السيادة المغربية.

ويمكن تلخيص نوايا المقيم العام الجديد في تصريحات غريبة مثل: «الكفاح هو مهمتي. الشتم أعرف كيف أغسله. سأطعم التبن للأعداء الخ..».

وبعد وصوله بمدة وجيزة، شرع في "انتخاب" أعضاء المكاتب الاستشارية للغرف التجارية والصناعية. وكانت النتيجة المباشرة لهذه المهزلة، التي قاطعها الوطنيون، سقوط ثمانية قتلى وثمانين جريحا بالدار البيضاء.

وسالت الدماء من جديد يوم 17 فبراير 1952 أثناء زيارة وفد أممي متركب من 15 مندوبا من أمريكا الجنوبية لدى منظمة الأمم المتحدة.

فقد خرجت الجماهير في مراكش، وبني ملال، وفاس، ومكناس، والدار البيضاء في مظاهرات لتعبر لممثلي المنتظم الدولي عن إرادة المغاربة في نيل الاستقلال.

وبالدار البيضاء خرج عمال الميناء المنضوون تحت لواء الاتحاد العام للنقابات المتحدة وجماهير السكان لتأكيد إصرارهم على التحرر من طغيان الحكم الاستعماري.

فانطلقت نيران البنادق الرشاشة، وسقط خمسة قتلى والعديد من الجرحى، وألقي القبض على الكثير من المواطنين.

مذبحة يومي 7 و8 دجنبر 1952

كانت الإقامة العامة تترصد الوقت الملائم لتدبير مؤامرة بغية عزل صاحب الجلالة ليتسنى لها بعد ذلك خلعه عن العرش، على أمل توجيه ضربة مميتة إلى حركة التحرر الوطني.

وكان اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد فرصة لتنفيذ المؤامرة الاستعمارية. وكما لا يخفى فإن فرحات أسس منذ سنة 1945 الاتحاد العام للعمال التونسيين انطلاقا من نقابات مستقلة تكونت أول الأمر بمدينة صفاقس.

وفي هذا الموضوع كتب دانييل كَيران[18] في كتابه: "في خدمة المستعمَرين" ما يلي: «كان فرحات حشاد يأمل من كل الأعماق أن تجد صيغة التنظيم النقابي التي طبقها في بلاده رجالا يقتادون بها في بلدان المغرب العربي الأخرى. وقد عبر لي، في أعقاب محادثات جرت بيننا، عن غبطته لكون حزب الاستقلال المغربي تخلى عن مخططه العقيم المبني على أسلوب المقاطعة، وأصدر إلى منخرطيه التعليمات للدخول بكثافة إلى نقابات س.ج.ت (C.G.T) التي ستصبح في النهاية تحت الإدارة المباشرة للطيب بن بوعزة. فقد قال لي في شهر أكتوبر بالدار البيضاء إن العمال المغاربة محرومون من الحق النقابي، وأن انخراطهم في (C.G.T) هو فقط مجرد "تسامح" من قبل الإدارة، وأن تأسيس مركزية نقابية حقيقية ظل يصطدم بمعارضة مزدوجة من طرف الإقامة العامة والشيوعيين».

وفي أثناء الأحداث الناتجة عن اغتيال حشاد، كانت علاقات الاتحاد العام للنقابات المتحدة مع (C.G.T) عمليا مقطوعة ولم يكن تحول هذه المنظمة إلى مركزية حرة شبيهة بالاتحاد العام للنقابات التونسية إلا مسألة شكلية، وتقرر حسمها في المؤتمر الذي تم تحديد موعد انعقاده في شهر بيراير 1953. وكان الطيب قد أعد التقرير الأدبي الذي سيقدمه إلى المؤتمر.

وواعدت الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (C.I.C.L) (س.إ.س.ل) بتقديم تأييدها ومساندتها خاصة وأن وفدا منها زار المغرب عام 1950.

إلا أن حدوث الجريمة النكراء التي استهدفت حياة حشاد يوم 5 دجنبر 1952، أدى بالنقابيين المغاربة، باتفاق مع حزب الاستقلال، إلى الإعلان عن الإضراب العام لمدة أربع وعشرين ساعة يوم 8 دجنبر 1952.

وفي صباح يوم 7 دجنبر تناول الطيب الكلمة في الجمع العام المنعقد في مقر النقابات، وأدان بشدة الاغتيالات التي يقترفها القتلة التابعون لليد الحمراء الاستعمارية. ووجه النداء إلى الأمم المتحدة لتدعيم الرغبات العادلة للشعب المغربي والتونسي في الاستقلال وتقرير المصير. وأنهى كلمته بدعوة العمال إلى التزام اليقظة لإفشال المؤامرات الاستفزازية.

وهكذا عكفت مختلف النقابات طيلة ذلك اليوم على تحضير الإضراب لكي يمر في جو هادئ. وفي النهاية

التحق العمال ببيوتهم وخيم الهدوء على مختلف المراكز استجابة للتعليمات المعطاة بالتمسك باليقظة والحذر.

وهذا ما أكدته وكالة (فرانس بريس) في برقية تقول: «لقد أيدت مجالس العمال قرار الإضراب العام في عدة مدن مغربية، لكن لم يسجل أي حادث».

إلا أنه في وقت متأخر من مساء 7 دجنبر تعمدت الآلة الجهنمية للشرطة الاستعمارية استفزاز العمال ليسهل عليها سحق المنظمات الوطنية[19].

وعلى غرار ما حدث سنة 1944 بالرباط وسلا وفاس، وما وقع عام 1948 بجرادة ووجدة، فإن الاختيار وقع هذه المرة على مدن الصفيح في "الكاريان سانطرا"، ليتكرر العنف بفعل استفزاز مدبر.

فقد أرسلت الإدارة المنادين المتجولين إلى الأحياء السكنية لتهديد كل من يستجيب لقرار الإضراب في اليوم التالي. وطبعا لم يتأخر رد العمال على تلك التهديدات، فأسرعت الشرطة إلى إطلاق النار عليهم. وسقط في الحال أزيد من مائة قتيل، نقل بعضهم إلى المسجد للصلاة عليهم قبل إجراءات الدفن، في حين أن آخرين دفنوا في التراب بدون تشييع جنائزهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور عبد الكريم الخطيب، إبراهيم الروداني، احميدو الوطني وآخرين خاطروا بحياتهم من أجل تقديم الإسعافات إلى الضحايا والتقطوا كذلك بعض الصور التي تفضح جرائم الاستعمار الوحشية.

وفي فجر يوم الاثنين 8 دجنبر أعتقل الطيب بعد تفتيش دقيق لمنزله الذي تم تطويقه بأعداد من رجال البوليس، وحجز أعوان الشرطة كل الأوراق والوثائق. ولما وقعت أبصارهم على بعض الصور التي يظهر فيها الطيب إلى جانب صاحب الجلالة، تملكهم الغضب، وأطلقوا الشتائم والتهديدات بحق جلالته.

وبإدارة الشرطة المركزية انفجر عميدها (فوارون)[20] حنقا وصاح في وجه الطيب بأنه سيشنق هو وصاحب الجلالة في آن واحد.

وحينئذ انتاب المؤلف شعور بأن ما حدث ليس سوى مقدمة لمؤامرة خطيرة.

وبعد ساعتين اقتيد الطيب مغلول اليدين، معصوب العينين، ومحاطا بمفتش الشرطة الرئيسي (كَارسيت) والمفتش الشطيني إلى سيارة نقلته إلى السجن المدني بالقنيطرة، وفي سيارة أخرى لقي نفس المصير التيباري محمد وبلعيد بن عبد الله، وعوملوا على أنهم من أخطر المجرمين، وبذلك تم الزج بكل واحد منهم في زنزانة مظلمة.

وبعد مرور ما يفوق شهرا من الحبس الانفرادي، نقلوا إلى مدينة الدار البيضاء مع توقف في سجن الرباط صحبة معتقلي الحق العام.

وبسجن العلو حيث مكثوا يومين في انتظار قافلة حراسة توصلهم إلى الدار البيضاء، اضطروا إلى القيام بضوضاء صاخبة للمطالبة بالحصول على غطاء. فرد عليهم رئيس السجن بأن السجناء العابرين لا حق لهم في الأغطية.

وما كان للتمدد على أرض عارية في فصل تميز شتاؤه ببرد نافح، أن يكون الحل الأمثل خاصة بالنسبة لمن تعود في السابق على زنازن الشرطة. وليس من الغريب أن يعاني الكثيرون من نزلاء هذا السجن الرهيب من مرض الروماتيزم المزمن.

وكان عزاؤنا الوحيد هو النكتة المتفائلة، وأيضا زيارة خاطفة قام بها الأستاذ وديع الأسفي الذي كان معتقلا ويمد المساجين بمساعدات ثمينة.

وفي سجن الدار البيضاء التقيا بباقي المعتقلين النقابيين والسياسيين. وهناك فقط أدركنا مدى خطورة الأحداث واتساعها.

ففي 8 دجنبر حوالي منتصف النهار صوبت قوات الأمن بنادقها في اتجاه موكب، وصل إلى قنطرة طريق مديونة وكان يقصد دار النقابات بعد دفن ضحايا الليلة السابقة. وسقط هذه المرة مئات القتلى. وفي نفس الشارع وبالضبط في ساحة كينكوس تكررت المذبحة بسقوط مئات من الكادحين.

وفي وسط المدينة، حيث كانت توجد بورصة الشغل، طوقت دبابات الجيش ومدرعات الشرطة دار النقابات بزنقة "لاسال" التي تحمل اليوم اسم فرحات حشاد.

وكان حاضرا في الاجتماع حوالي ثلاثة آلاف عامل أتوا لدراسة الوضعية الناجمة عن اعتقال الكاتب العام لمنظمتهم النقابية ومسؤولين آخرين.

وداهمت الشرطة قاعة الاجتماع واعتدت بالضرب على العمال المسالمين[21].

وفي يوم 9 دجنبر 1952 نشرت صحيفة "لوبوتي ماروكان" الاستعمارية مقالا بعنوان: "مصيدة في دار النقابات" ورد فيه: «بعد أن فتشت قوات الأمن المغاربة واحدا بعد الآخر، وأحكمت السيطرة عليهم، تم تكديسهم في الحافلات. وبسبب الحوادث السالفة التي قتل فيها الأوربيون بوحشية، وتوفر الأسلحة لدى هؤلاء الأشخاص، فإنه لم يكن بوسع رجال الشرطة التحلي تجاههم بالصبر. وساقوا المتحفزين للجريمة بعنف شديد إلى خارج المبنى. ولم يتوقف البوليس عن العمل طيلة العشي، واقتاد بعض المغاربة، رافعين أيديهم إلى أعلى، إلا أنه بالقرب من الساحة انقض عليهم الجمهور الذي كان في انتظارهم. ومع ذلك فإن أخبارا أخرى وصلتنا مفادها أن أوربيين قد ذُبحوا أو جُرحوا في أماكن أخرى».

هكذا إذن كانت الجرائد الاستعمارية تحرض السكان الفرنسيين وتؤجج حقدهم ضد المغاربة بواسطة أخبار ملفقة بقصد تغذية الإضراب وتصعيد القمع.

أما الأسلحة المحجوزة مثل سكين الجيب ولبّاسة الأحذية، فقد وضعت داخل سيارة مصفحة، بينما اقتيد المغاربة، أربعة أربعة، وسط صف من رجال الشرطة.

ومن جهتها ذكرت صحيفة "لافيجي ماروكان" بتاريخ 9 دجنبر: «إن المتظاهرين الذين لم تكن بحوزتهم أسلحة، ولم يكن ما يبرر اعتقالهم، قد أخرجوا من دائرة "المصيدة". إلا أنهم لم يستطيعوا الابتعاد كثيرا لأنهم وجدوا أنفسهم في زنقة الطيران الفرنسي تحت رحمة النساء والرجال من سكان الحي واقفين ينتظرونهم على جانب الطريق. فنكلوا بعدد منهم صائحين في وجوههم: أيها القتلة».

هكذا وقبل حشر العمال داخل سيارات السجن قام بعض الأوربيين الهائجين بالاعتداء على الكادحين تحت أنظار رجال الشرطة.

وبعد اعتقالنا وجّهت إلينا في السجن تهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي[22] والتحريض على الحرب الأهلية بتواطؤ مع الحزب الشيوعي. وهذه أضخم سخافة كذبتها الوقائع. ولنعد إلى كتاب دانييل كَيران المذكور، فقد دحض ادعاءات المستعمرين وكتب في الصفحة 204 ما يلي: «فيما يخصني، كنت كتبت من المغرب إلى مدير النقابة الأمريكية (س.إ.و) مخائيل روس، واقترحت عليه إرسال وفد يساعد الطيب بن بوعزة وأصدقاءه في الحصول من الإدارة الفرنسية على الحق النقابي للعمال المغاربة دون قيود، وهو شرط مسبق لتكوين مركزية نقابية مستقلة. ولو أنه قد تدخل حينئذ لما سهل على الإقامة العامة بالرباط أن تذيع في شهر دجنبر تلك الكذبة الشنيعة حول وجود تواطؤ بين بوعزة والشيوعيين».

واكتشفت الإقامة العامة حجة أخرى. ويتعلق الأمر بمساهمين وطنيين أمثال عبد الرحمان اليوسفي، حميدو الوطني، بناصر حركات، إبراهيم الروداني وغيرهم في مطبعة أمبريجيما.

وكان الأمر هنا بطبيعة الحال يدخل في خطة للتسلل داخل مختلف الأجهزة مكنت من قبل من الاستيلاء على النقابات، وأعطت نفس النتيجة في اكتساب المطبعة التي لا تزال في ملكية الاتحاد المغربي للشغل.

وكما فعلوا سنة 1944، حينما اتهموا الوطنيين وألقوا عليهم القبض بدعوى التعاون مع ألمانيا النازية، فقد لجؤوا عام 1952 إلى التلويح بتهمة التحالف مع الشيوعيين لإقناع شركائهم في منظمة الحلف الأطلسي بمساندتهم.

واستغرقت الاستنطاقات سنة كاملة، وجد الطيب، في أغلب الأحيان، نفسه وجها لوجه مع المحقق (جيليزو)[32] الذي كان يرى وراء كل كلمة تحريضا على الفتنة.

فأثناء مقابلة الطيب مع أشخاص ادعوا أنهم سمعوه يوم 7 دجنبر يحرض العمال على القتل والفتنة، طرح قاضي التحقيق السؤال التالي:

– هل تعرفون الطيب بن بوعزة؟

أجاب أحد المتهمين:

– نعم إنه يضع النظارات على عينيه.

وكان الطيب هو الوحيد الذي يستعمل النظارات من بين المعتقلين الخمسة عشر الحاضرين. فقال القاضي:

– دلوني عليه.

فأشار المتّهم إلى نقابي آخر هو مبارك بن عمر وصاح:

– إنه هو بنفسه. لقد أزال النظارات حتى لا نعرفه.

إن الشهادات المزيفة يقصد منها تأكيد ادعاءات السفاح بونيفاس، الذي زعم يوم 8 دجنبر 1952 أن أساس القضية يتعلق بالدرجة الأولى باجتماع يوم الأحد بدار النقابات في زنقة لاسال.

إن أكثر من أربعمائة مناضل نقابي اعتقلوا، واكتظت السجون ومراكز الاعتقال وأماكن الإقامة المحروسة بالوطنيين وبدأت الإقامة العامة يوم 10 دجنبر 1952 بتنفيذ مخطط أعد سلفا للقيام بأكبر عملية سياسية والأكثر أهمية منذ يناير 1944، حسب تعبير وكالة الأنباء الفرنسية.

وفي هذا النطاق عزلت الإقامة العامة مجموعة من الباشوات والقواد غير المرغوب فيهم، وعينت آخرين مكانهم بدون استشارة صاحب الجلالة الملك.

وعلى إثر استفزازات يومي 7 و8 دجنبر 1952 صدر قرار بمنع حزب الاستقلال والحزب الشيوعي والنقابات.

وتعرض أخ المؤلف محمد بن بوعزة هو وأسرته إلى القمع الاستعماري، ووجهت إليه تهمة القيام بدور الوسيط بين المسؤولين في حزب الاستقلال في الشمال والجنوب، وكان يعمل مترجما في عرباوة بالحدود، وكان منزله محل تفتيش دقيق، وأخضع أعوان الشرطة كذلك زوجته للتفتيش.

وفي رسالة بعث بها الطيب إلى أخيه، ندد فيها بالإرهاب الاستعماري، وبلغه تحيات أفراد العائلة ومن بينهم ابنه الأصغر المسمى "الأستاذ عبد القادر الوطني".

ولم يقتنع المستعمرون الذين حجزوا الرسالة بأن طفلا يبلغ من العمر أربع سنوات يمكن أن يحمل إسما من ذلك الحجم، وذهبوا عبثا يبحثون عن صاحب الاسم الحقيقي.

وهكذا أبعد السيد محمد بن بوعزة، الذي وقع على لائحة لتأييد المطالبة بالاستقلال سنة 1944، من عرباوة إلى ورزازات في الجنوب.

أما الصحافة الوطنية فقد منعت من الصدور في نفس يوم الأحداث الدامية، ولم يبق بالساحة سوى صوت المستعمرين يقدم أطروحات الإقامة العامة كيفما شاءت.

ولا يجب إغفال الدور الذي قامت به صحافة فرنسا المسيحية والليبرالية مثل: تيموانياج كريتيان، فران تيرور، لوبسيرفاتور وغيرها. فقد بذلت مجهودا كبيرا إلى جانب الصحف الشيوعية لإثارة انتباه الرأي العام العالمي حول البواعث الحقيقية للعملية البوليسية.

وفي كراساتها، افترضت ز تيموانياج كريتيانس أن تكون السلطة الاستعمارية أمرت بإخراج الوطنيين من دار النقابات بنية القضاء عليهم، وأظهرت الإضراب العام الاحتجاجي على أنه فتنة موجهة ضد أمن وحياة الأوربيين، ولجأت إلى إزهاق أرواح المئات من المغاربة العزل.

وإذا أسدلت هذه الحوادث الدامية ستار الحزن والحداد على جميع المغاربة، فإنها كذلك قدمت خدمة للقضية المغربية لدى الرأي العام الدولي في الأمم المتحدة التي كانت قد أدرجت المسألة المغربية في جدول أعمالها.

[...]

وكانت استراتيجية الإقامة العامة ترمي إلى عزل السلطان والقضاء على المنظمات الوطنية، وإخراس وسائل التعبير. وبذلك ترسم الطريق لتطبيق المرحلة الثانية من الانقلاب الذي سيفضي إلى نفي صاحب الجلالة والعائلة المالكة يوم 20 غشت 1953 إلى كورسيكا أولا ثم إلى مدغشقر.

واستعمل المستعمرون نفس الأساليب كما فعلوا عام 1951 لتنفيذ المؤامرة، لكنهم هذه المرة ذهبوا حتى النهاية.

وواجه الشعب وحده المؤامرة بالمظاهرات العفوية في مجموع المملكة مما أتاح الفرصة للقيام بقمع بشع، وسنقتصر على سرد مثال مدينة وجدة.

فهناك استعملت المدافع الرشاشة لقصف مواكب المتظاهرين. وقدر المحامي شارل لوكَران عدد الضحايا بألف قتيل[24] ووجهت تهمة القتل، وإشعال الحرائق والنهب إلى 96 شخصا، وقدموا أمام المحكمة العسكرية بوجدة التي أصدرت 19 حكما بالإعدام و11 بالأشغال الشاقة المؤبدة، و29 بمدد مختلفة.

اختناق 14 معتقلا:

اشتكى المعتقلون أمام محكمة وجدة من التعذيب الذي مورس عليهم أثناء حجزهم بإدارة الشرطة، ومن سوء المعاملة التي أدت إلى اختناق 14 معتقلا يوم 18 غشت 1953 من بين أربعين كانوا متراكمين في زنزانة واحدة انعدم فيها الهواء والماء، وكان الجو في أوج حرارة شهر غشت.

وهذه الوقائع تُذكر الطيب بالكابوس الذي استبد به طوال أسبوع بإدارة الشرطة بوجدة في شهر يوليوز 1948، بعد الأحداث الدامية بوجدة وجرادة في يونيو من نفس السنة. وكان المعتقلون مكدسين في أقبية بدون ماء ولا مراحيض، وكان الماء يتصبب في الساحة الخارجية عن قصد دون السماح للمعتقلين بالشرب إلا مرة واحدة في اليوم. ويتزامن التعذيب النفسي والجسدي، حيث توجد غرفة التعذيب فوق الزنزانة لكي يسمع المعتقلون أنّات وصيحات المستهدفين للتعذيب بالكهرباء، وبغطس الرأس في الماء، والتعليق من الأرجل، وتعويم الرأس في إناء يفيض بالبول، وغير ذلك.

وحينما يعيد الجلادون ضحيتهم ملطخة بالدماء يرمونها على باقي المعتقلين الذين ينتظرهم دورهم في حصة التعذيب الرهيبة.

ويمكن أن يتكرر هذا المشهد حتى مع أولئك الذين سبق تعذيبهم، إلى درجة أن البعض منهم كانوا يتمنون الموت ليتخلصوا من وضعيتهم المفزعة. وهذا ما يفسر الاعترافات التي يدلي بها المعذبون والمتعلقة بارتكابهم جرائم وهمية، ويفضلون أي مصير كيفما كان على ما يعانونه في إدارات الشرطة.

وفي سجن الدار البيضاء استقبل خبر نفي السلطان والعائلة الملكية بذهول شديد كما كان عليه الحال في مجموع البلاد. وترقب المعتقلون ما هو أسوأ، ولم يبق أمامهم، لاستحالة القيام بأي عمل، سوى الصلاة وقراءة اللطيف. وفهم المحكومون بالإعدام أن ساعة التنفيذ قد دقت. وبعد أيام وقف أمام مقصلة الإعدام عبد اللطيف بن قدور، حسن بن بدر، أحمد الحنصالي، محمد سميحة الذين كنا نلتقي بهم أثناء خروجهم للفسحة اليومية[25].

وكان عبد الرحيم بوعبيد يقتسم نفس الزنزانة مع أحمد الحنصالي[26]. وحينما كانوا يساقون إلى خشبة الإعدام مغلولي الأيدي والأقدام على الساعة الخامسة صباحا، ارتفعت أصواتهم بكلمات الوداع إلى بقية المسجونين في عبارات أخوية تهز المشاعر. وكانوا على قناعة بأن صفة المجاهد التي تحلون بها، ستمنحهم مكانة في الجنة.

وبعد حين سيلتحق بهم شهداء آخرون برهنوا عن شجاعة نادرة مثل الراشدي الذي رفض للجلادين تعصيب عينيه أثناء الإعدام بالعاذر، وصاح فيهم:

«اتركوني أرى سماء بلادي الصافية لآخر مرة».

وبعد نقلهم إلى سجن القنيطرة، حاول القادة السياسيون والنقابيون مواساة أبطال المقاومة المعتقلين الذين لاحقهم البوليس حتى إلى داخل الزنازن لانتزاع الاعترافات منهم.

ولقد أكد التاريخ النضالي أن تضحية هؤلاء الشهداء وكذا المنفى الذي استهدف له صاحب الجلالة وعائلته لم تذهب سدى إذ سرعان ما تُوِّج كفاح الملك والشعب بالفوز المبين وبكل الانتصارات اللاحقة.

المصدر: الطيب بن بوعزة، *ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب*.

ترجمة عبد الله رشد، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1992، صص. 72-86 .

الهوامش

1 كانت هذه الزيادة تصل إلى 100 ٪ لصالح الفرنسيين في بداية عهد الحماية.

2 جعل لابون حدا لمنفى علال الفاسي في الغابون، وأحمد بلافريج في كورسيكا، وأنهى الإقامة الإجبارية لمحمد بلحسن الوزاني في إيتزر.

3 شهادة ألبير عياش في كتابه "الحركة النقابية بالمغرب"، ج. 2، ص. 171، وكان عضوا في وفد منظمة (C.G.T) الذي أتى إلى جرادة لإقناع المغاربة بالانضمام إلى نقابات أخرى لمواجهة هجومات الإدارة والسلطة.

4 وسيطرد إلى الجزائر بلده الأصلي. وفي سنة 1948 لقي نفس المصير أوعلي الكاتب العام لنقابات جرادة، والمتعاطف مع حزب الشعب الجزائري.

5 أغلب هؤلاء ومن بينهم الأستاذ ألبير عياش استهدفوا بالطرد من المغرب سنة 1954 بسبب نشاطهم النقابي.

6 هذا القائد لعب أيضا دورا مخزنيا على رأس القوات الاحتياطية في عهد المقيم العام لاكوسط.

7 تعرض الطيب إلى عدة مضايقات بجرادة سنة 1945 من طرف الشرطة التي استنطقته عدة أيام بشأن تلقين الأناشيد الوطنية للعمال.

8 سيلعب هذا المراقب السفاح دورا خطيرا أثناء أحداث وجدة الدامية في غشت 1953 .

9 لحسن ماهر وجد عملا في مستشفى موريس كَو «ابن رشد حاليا» ونجح مناضلون آخرون في إيجاد شغل لهم داخل المصانع الكبرى.

10 الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي هو من أدخل نظام التعاونيات في المعامل بالمغرب. وترأس تعاونية معمل السكر المناضل المرحوم محمد أوليا زيد. وحينما اكتشف الأمر طرد اليوسفي من المعمل بأمر من شينيو مدير "مكتب الشغل المغربي"؛ غير أنه واصل كفاحه السياسي والاجتماعي في مدن الصفيح وغيرها من الأحياء الصناعية بصفته مسؤولا عن حزب الاستقلال في هذا القطاع الشاسع.

11 مناطق واقعة جوار جبال الأطلس المشهورة بمقاومتها للاحتلال الفرنسي (المترجم).

12 بهذه المناسبة تعرف لأول مرة النقابيون القادمون من الدار البيضاء على المحجوب بن الصديق في محطة القطار بمكناس، وكان المهدي بن بركة هو الذي رتب اللقاء. وانضم المحجوب إلى الوفد الذي كان يتركب من صالح المسكيني، ومحمد التيباري، ولحسن ماهر، والمعطي الشرقاوي، وعبد النبي صدقي، والطيب بن بوعزة.

13 ضمن عمال مصنع السكر برزت عدة وجوه قامت بدور كبير في حركة المقاومة المسلحة أمثال الشهداء: إبراهيم أوليازيد، رحال المسكيني، محمد بن لحسن طوطو، محمد بن المكي، والنقابي البارز صالح المسكيني.

14 نفي صالح المسكيني إلى تالسينت رفقة المهدي بن بركة والفقيه الحمداوي وعمر أبو الطيب، ولم يستعد صالح حريته إلا في 17 دجنبر 1954.

15 تابع المؤلف مجرى هذه الأحداث بصفته صحفيا رفقة المهدي بن بركة ومراسلين آخرين.

16 كانت السلطة الاستعمارية تنظم بمناسبة جميع التظاهرات العمالية أنواعا شتى من الاستفزازات والقمع.

17 كان الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد يحضر الاجتماعات النقابية الأسبوعية بمنزل الشهيد إبراهيم الروداني باسم اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال. وتكلف بعده بنفس المهمة البشير بلعباس وعبد الله إبراهيم.

18 دانييل كَيران مناضل ضد الاستعمار ربطته علاقات صداقة بالوطنيين: محمد بلحسن الوزاني، أحمد بلافريج، عمر عبد الجليل، حينما كانوا يدرسون بفرنسا، وتزعم حملة لفائدة علال الفاسي في نداء تحت عنوان: «يجب إنقاذ الفاسي، المنفي في الغابون، تحت خط الاستواء، في مناخ قاتل».